AFR 12/004/2009

أنغولا
نزحوا قسراً أكثر من مرة
وما زالوا عرضة للنزوح

أدت عمليات النزوح القسري منذ يوليو/تموز 2001 إلى تشريد ما يربو على 10,000 عائلة في العاصمة الأنغولية، لواندا، جراء إجلائها قسراً من منازلها. ونُفذت عمليات الإجلاء القسري هذه على أيدي رجال الشرطة والجنود وموظفي البلديات والحراس التابعين لشركات الأمن الخاصة، وغالباً ما استخدمت فيها القوة المفرطة والأسلحة النارية. وعمدت الشرطة، في بعض الأحيان، إلى القبض على من قاوموا عمليات الإجلاء وأعضاء المنظمة المحلية المعنية بحقوق السكن «أس أو أس- هابيتات» ممن كانوا يحاولون إقناع السلطات بوقف عمليات الإجلاء، وبتوقيف هؤلاء لفترات وجيزة.

ولم تحصل على تعويض عما فقدته سوى قلة من العائلات. فأعيد إسكان البعض على بعد نحو 30 إلى 40 كيلومتراً عن المدينة، في مناطق تفتقر إلى فرص العمل والمدارس والمستشفيات والخدمات الأساسية والصرف الصحي. بيد أن الأغلبية العظمى تُركت لتقلع شوكها بأيديها. ووقع العديد من هؤلاء ضحايا للإجلاء القسري المتكرر، بينما ظلت مئات العائلات بلا مأوى تعيش فوق أنقاض بيوتها التي تهدمت.

لقد جلبت نهاية الحرب الأهلية في 2002، والتي امتدت 27 عاماً، معها فرصاً جديدة للتطوير وإعادة البناء، ما زاد من الطلب على الأراضي داخل المدن. ومع أن عمليات الإجلاء القسري قد تراجعت منذ 2006، إلا أن التقارير عن وقوع مثل هذه العمليات ما زالت ترد، وكان آخرها في حي العراق وحي بغداد من لواندا، حيث غدا بضعة آلاف من الأشخاص في عداد المشردين إثر إجلائهم قسراً منهما في يوليو/تموز 2009. كما لا يزال معظم سكان لواندا، البالغ عددهم نحو 4.5 مليون نسمة، عرضة لخطر فقدان منازلهم لإفساح المجال أمام مشاريع الإسكان الباهظة التكاليف، والاستثمارات في المباني التجارية ومشاريع البنية التحتية.

السكن حق من حقوق الإنسان
منظمة العفو الدولية